الفهرس

تمهيد

القسم الأول

نظرية القانون

الباب الأول

التعريف بالقانون

الفصل الأول : تعريف القاعدة القانونية وبيان خصائصها 10
المبحث الأول : دلالة لفظ القانون ومعناه الاصطلاحي 11
المبحث الثاني : وظيفة القانون 13
المبحث الثالث : خصائص القاعدة القانونية 17
أولا : القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة 17
ثانيا : القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية 19
ثالثا : القاعدة القانونية قاعدة سلوك 20
رابعا : القاعدة القانونية قاعدة ملزمة 22
الفصل الثاني : التفرقة بين القاعدة والنظام والشريعة وبين القاعدة وغيرها من القواعد الاجتماعية 24
المبحث الأول : التفرقة بين القاعدة والنظام والشريعة 25
أولا : القاعدة القانونية 25
ثانيا : النظام القانوني 26
ثالثا : الشرائع القانونية 27
المبحث الثاني : تمييز القواعد القانونية عن غيرها من القواعد الاجتماعية 29
أولا : القواعد القانونية وقواعد العادات والمجاملات والتقاليد 29
ثانيا : القواعد القانونية وقواعد الأخلاق 30
ثالثا : القواعد القانونية وأوامر الدين ونواهيه 34

الباب الثاني

فروع القانون وتقسيم قواعده

الفصل الأول : فروع القانون الوضعي 39
المبحث الأول : القانون الخاص 40
القانون المدني 40

* القانون التجاري 42
* القانون البحري 45
* القانون الجوي 48
* قانون العمل 49
* القانون القضائي الخاص 50
* القانون الدولي الخاص 52
المبحث الثاني : القانون العام 53
أولا : القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام) 54
ثانيا : القانون العام الداخلي 55
* القانون الدستوري 56
* القانون الإداري 57
* القانون المالي 58
* القانون الجنائي 58
الفصل الثاني : تقسيم قواعد القانون 64
المبحث الأول : القواعد الآمرة 65
المبحث الثاني : القواعد المكملة 66
المبحث الثالث : التمييز بين القواعد الآمرة والقواعد المكملة 68

الباب الثالث
مصادر القانون

تمهيد : المقصود بمصادر القانون وأنواعها 75
الفصل الأول : التشريع 77
المبحث الأول : المقصود بالتشريع ومزاياه وعيوبه 77
* مزايا التشريع 78
* عيوب التشريع 79
المبحث الثاني : سن التشريع 79
أولا : سن التشريع الدستوري 80
ثانيا : التشريع العادي - القانون 81
* المراحل التي يمر بها سن التشريع العادي 82
ثالثا : التشريع الفرعي 84
المبحث الثالث : نفاذ التشريع 86

أولا : إصدار التشريع 86
ثانيا : نشر التشريع 87
المبحث الرابع : عدم جواز العذر بجهل القانون 87
المبحث الخامس : رقابة القضاء على تدرج التشريع 91
أولا : رقابة القضاء لشرعية القوانين التنظيمية ودستوريتها 92
ثانيا : رقابة القضاء لدستورية القوانين 93
المبحث السادس : التقنين 97
* أسباب التقنين 98
* أنواع التقنين 99
* مزايا التقنين 99
* حركة التقنين 102
الفصل الثاني :العرف 103
المبحث الأول : ماهية العرف 104
المبحث الثاني : التطور التاريخي للعرف والقوة الملزمة له 107
المبحث الثالث : مركز العرف من العادة الاتفاقية والتشريع 12
الفصل الثالث : مبادئ الشريعة الاسلامية وقواعد الدين 117
الفصل الرابع : مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة 119
الفصل الخامس : الفقه والقضاء 122
المبحث الأول : الفقه 122
* دور الفقه في الشرائع القديمة 123
المبحث الثاني : القضاء 124
* القضاء كمصدر للقانون في مختلف الشرائع 124

الباب الرابع
تطبيق القانون

تمهيد وتقسيم 127
الفصل الأول : نطاق تطبيق القانون 129
المبحث الأول : نطاق تطبيق القانون من حيث المكان 129

أولا : مبدأ إقليمية القوانين 129
ثانيا : مبدأ شخصية القوانين..... 130
المبحث الثاني : نطاق تطبيق القانون من حيث الزمان..... 133
المطلب الأول : إلغاء القاعدة القانونية..... 133
* السلطة التي تملك الالغاء..... 134
* الالغاء الصريح والإلغاء الضمني..... 134
المطلب الثاني : تنازع القوانين من حيث الزمان..... 138
* تمهيد..... 138
* مبدأ عدم رجعية القانون أو عدم سريانه على الماضي..... 139
* الاعتبارات التي يقوم عليها مبدأ عدم الرجعية..... 140
* أهم النظريات لحل مشكلة التنازع الزماني..... 142
أولا : النظرية التقليدية..... 142
ثانيا : النظرية الحديثة..... 147
الفصل الثاني : تفسير القانون 154مكرر
المبحث الأول : أنواع التفسير..... 155
أولا : التفسير التشريعي..... 155
ثانيا : التفسير الفقهي 156
ثالثا : التفسير القضائي..... 157
المبحث الثاني : النظريات المختلفة في التفسير..... 157
المطلب الأول : المدرسة التقليدية (الشرح على المتون)..... 158
المطلب الثاني : المدرسة التاريخية أو الإجتماعية..... 159
المطلب الثالث : المدرسة العلمية أومدرسة البحث العلمي الحر..... 160
المبحث الثالث : طرق التفسير وقواعده..... 161
المطلب الأول : طرق التفسير الداخلية..... 161
المطلب الثاني : طرق التفسير الخارجية..... 162

القسم الثاني
نظرية الحق

تمهيد 167

الباب الأول
ماهية الحق وتقسيماته

الفصل الأول : مفهوم الحق وما يتصل به 171
أولا : الإتجاه الشخصي 171
ثانيا : الإتجاه الموضوعي 172
ثالثا : الاتجاه المختلط 173
الفصل الثاني : أنواع الحقوق وتقسيماتها 179
المبحث الأول :أنواع الحقوق بصفة عامة 179
أولا : الحقوق السياسية والحقوق المدنية 179
ثانيا : الحقوق العامة والحقوق الخاصة 180
ثالثا : حقوق الأسرة والحقوق المالية 182
المبحث الثاني : الحقوق المالية 183
المطلب الأول : الحقوق العينية 184
الفرع الأول:الحقوق العينية الأصلية 188
أولا : حق الملكية 188
ثانيا : حق السطحية 193
ثالثا : حق الانتفاع 194
رابعا : حق الاستعمال وحق السكنى مقدمة الطبيعة الثانية 196
خامسا : الكراء الطويل الأمد 197
سادسا : حق الارتفاق 199
سابعا : الوقف أو الأحباس 200
الفرع الثاني :الحقوق العينية 201
أولا : الرهن الرسمي 204
ثانيا: الرهن الحيازي 213
ثالثا : حقوق الامتياز 223

المطلب الثاني : الحقوق الشخصية 229
- موضوعها أو محلها 230
- التفرقة بين الحق العيني والحق الشخصي 234
المطلب الثالث : الحقوق الذهنية 236

الباب الثاني
أركـــان الحـــق

الفصل الأول : أشخاص الحق 241
المبحث الأول : الشخص الطبيعي 241
المطلب الأول : بدء الشخصية وانتهاؤها 244
- بدء الشخصية 244
- انتهاء الشخصية 246
- الإستثناء الخاص بالمفقود 247
المطلب الثاني : خصائص الشخصية القانونية 249
الفرع الأول : الاسم 250
- ماهية حق الإنسان في اسمه 250
أ - مراحل تثبت الإسم العائلي وكيفية تغييره وتصحيحه 252
ب- الإسم الشخصي وكيفية استبداله وتصحيحه 255
- الاسم التجاري 256
الفرع الثاني : الحالة 256
أولا : الحالة السياسية 256
أ- الزواج المختلط 257
ب-التجنس 259
ثانيا : الحالة العائلية 262
- قرابة النسب 263
- قرابة المصاهرة 265
- إثبات القرابة 265
- آثار القرابة 268
- القرابة الطبيعية 269
- القرابة بالتبني 269
ثالثا : الحالة الدينية 270
الفرع الثالث : الموطن 271

- تحديد الموطن 272
- أنواع الموطن 274
أولا : الموطن العام 274
ثانيا : الموطن الخاص 275
1 : موطن الأعمال أو الموطن التجاري 275
2 : الموطن المختار 276
الفرع الرابع : الأهلية 276
- أهلية الوجوب 276
- أهلية الأداء 277
- تمييز الأهلية عما قد يشتبه بها 279
- أحكام الأهلية من النظام العام 281
- عبء اثبات عدم الأهلية أو نقصها 281
- تقسيم التصرفات القانوني بالنسبة للأهلية 282
- العوامل التي تتأثر بها الأهلية 283
أولا : تأثر الأهلية بالسن 283
ثانيا : عوارض الأهلية 286
- الولاية على المال 288
الفرع الخامس : الذمة المالية 294
-الطبيعة القانونية للذمة المالية 294
- خصائص الذمة المالية 295
- أحكام الذمة المالية 295
- أهمية الذمة المالية 296
المبحث الثاني : الشخص الاعتباري أو المعنوي 279
-الأهمية العملية للشخص الاعتباري 297
-طبيعة الشخص الاعتباري 299
-مقومات الشخص الاعتباري 301
- أنواع الأشخاص الاعتبارية 302
أولا : الأشخاص الاعتبارية العامة 302
ثانيا : الأشخاص الاعتبارية الخاصة 304
1 - الشركات 304

2 -الجمعيات 309
3 -المؤسسات 311
الفصل الثاني : محل الحق أو موضوعه 313
المبحث الأول : الأعمال 314
- تعريف العمل وشروطه 314
أولا : أن يكون العمل ممكنا في ذاته 314
ثانيا : أن يكون العمل معينا أو قابلا للتعيين 315
ثالثا : أن يكون العمل مشروعا 316
المبحث الثاني : الأشياء 316
المطلب الأول : الأشياء القابلة للتعامل والخارجة عنه 317
المطلب الثاني : الأشياء القابلة العادية والأشياء المعنوية 318
المطلب الثالث :الأشياء القابلة وغير القابلة للاستهلاك 319
المطلب الرابع : الأشياء المثلية والأشياء القيمية 320
المطلب الخامس : الأشياء العقارية والأشياء المنقولة 321
الفرع الأول :العقارات (الأشياء الثابتة) 321
أولا : العقار بطبيعته 321
ثانيا : العقار بالتخصيص 324
الفرع الثاني : المنقولات (الأشياء غير الثابتة) 326

الباب الثالث
نشوء الحق واستعماله وانقضاؤه وإثباته

الفصل الأول : مصادر الحق 331
المبحث الأول : الوقائع القانونية 332
أولا : الوقائع الطبيعية 332
ثانيا : الوقائع بفعل الانسان 332
-الأعمال 332
المبحث الثاني : التصرفات القانونية 333
الفصل الثاني : استعمال الحق وإثباته وإنقضاؤه 336
المبحث الأول : استعمال الحق 336

- معنى التعسف في استعمال الحق 337
المبحث الثاني : إثبات الحق 338
أولا : محل الاثبات 339
ثانيا : عبء الاثبات 339
ثالثا : طرق الإثبات 341
المبحث الثالث : إنقضاء الحق 343
أولا: أسباب انقضاء الحقوق العينية 343
ثانيا : أسباب انقضاء الحقوق الشخصية 344
المراجع 347
الفهرس 353